المطلب الثاني: المنظور التنفيذي التطبيقي للسياسة العامة

على الرغم من أنّ مهمة التشريع تعتبر اختصاصا أصيلا للسلطة التشريعية، إلاّ أن الكثير من الدول في العالم تعمل بفكرة ازدواجية التشريع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بمعنى أنها تدخل السلطة التنفيذية كطرف أساسي في هذه المهمة الاصيلة، بل أنّ هناك من الانظمة السياسية من تستأثر السلطة التنفيذية بهذه المهمة على الرغم من وجود أجهزة تقوم بذلك وهي البرلمان، ولكن الظروف العلمية والتقنية هي التي تكون حائلا دون تمكن تلك الاجهزة المنتخبة ديمقراطيا من الوصول الى التمكن من أدوات التشريع، فيكون المجال مفتوحا بالالزام أمام السلطة التنفيذية ممثلة في مؤسسة الرئاسة والوزارات لممارسة هذه المهمة، وما على اعضاء أو هيئة البرلمان إلاّ المناقشة ثم التصويت.

إنّ هذا الاجراء قد يعتبر في العديد من الدول النامية إجراءً غير حاسم، وذلك لأنّ قاعدة الديمقراطية التي أفرزت البرلمان الى الوجود هي التي جعلته غير قادر أو عاجز عن ممارسة مهمته التشريعية المقدسة، وذلك لأن القواعد الديمقراطية في تلك الدول لا تشترط في الأشخاص الذين يترشحون الى مختلف المناصب والمجالس الشعبية المنتخبة أن يكونوا حائزين على شهادات أو خبرات او تجارب أو اختصاص...الخ، ولذلك فإنّه بمجرد بداية الحملات الانتخابية يلاحظ أنّ السواد الاعظم من المترشحين لا يملكون أي خبرة او معرفة بمجالات التسيير ولا التشريع، ومنه فإنّ القاعدة تقول : فاقد الشيء لا يعطيه، وبالتالي تكون تركيبة تلك المجالس من أشخاص بعيدين كل البعد عن مهمة التشريع، ولا حتى عن مهمة التمثيل وإيصال الصوت الجماهيري ومختلف المطالب الشعبية المستعجلة.

فالسياسة العامة من وجهة نظر التنفيذ أو التطبيق، أنها تلك الاجراءات والاداءات التي تقوم بها الحكومة ممثلة في مختلف أجهزتها الوزارية، من خلال برنامج عمل هادف يوجه ويرشد الفاعلين المتعاملين مع المشكلة أو قضية مثار اهتمام.[1]

ولعله من المعقول أنّ تمارس الحكومة مهمة البرمجة والتخطيط للسياسة العامة، ثم تعمل كذلك على تنفيذيها وتطبيقها على أرض الواقع، وذلك من منطلق أنك لا تحاسب إلاّ على ما خططت له، ولذلك هناك من يرى في مسألة محاسبة الحكومة على برامج وسياسات لم تسنها او تشرعها هي مسألة في غاية الاجحاف، ولذلك فإنّ الحكومة يمكن محاسبتها على ما قامت بوضعه وليس على ما فرض عليها تطبيقه، ويدافع هذا التيار ضد السؤال أو الاشكالية القائلة : ماذا يفعل البرلمان إذا لم تكن مهمته التشريع؟ يجيب هؤلاء على هذا التساؤل بأنّ مهمة البرلمان التشريع وذلك عن طريق نقل المعطيات من القاعدة الى القمة، ثم الضغط على الحكومة في مناقشات برنامج السياسة العامة لإدراجها، وبعدما تبدأ الحكومة بتنفيذ تلك السياسات يكون البرلمان في موضع المراقبة والتقويم.

لقد لاحظنا على شاشات التلفزيون الفرنسي يوم 1 مارس 2018 TV5 Monde orient ، كيف أنّ العديد من أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان بغرفتيه) والكثير من أعضاء الجمعيات المدنية والناشطين الحقوقيين قد خرجوا الى الشوارع الفرنسية وهي مليئة بالثلوج والطرق مغلقة، وقد اخذوا معهم بطانيات وأفرشة حتى يعبرون على المعاناة التي يقاسيها الالاف من المشردين في فرنسا، وبهذا يتم إيصال أصواتهم الى البرلمان و انطلاقا من ذلك تتم عملية اتخاذ الاجراءات الحكومية لمعالجة مشكل هؤلاء المشردين الذين يعتبرون جزءً من المجتمع الفرنسي.

---

[1]. ناجي عبد النور ومبروك ساحلي، **مرجع سابق**، ص 17، نقلا عن : جيمس أندرسون: **صنع السياسات العامة**، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 1999، ص 23.

عطفا على ما تقدم نريد ان نقول إنه ليس من مهمة ممثل الشعب او عضو البرلمان الجلوس خلف مكتبه في تلك المجالس، وانتظار الجلسات للتصويت، بل إنّ مهمته النبيلة تتمثل في النزول الى الشارع ، الى دائرته الانتخابية للاستماع الى مختلف المطالب الجماهيرية والتقرب من مختلف الفئات الاجتماعية ومحاولة اسماع أصواتها عبر جميع القنوات، وليس أن يقوم النائب بقضاء مصالحه الخاصة ثم ينظر في المطالب المرفوعة إليه من طرف الجماهير التي من المفترض أن يكون ممثلها الحساس ، فيقول ماذا أفعل لهم، الامر ليس بيدي الامر بيد الحكومة، ما انا إلاّ عضو بسيط ليس له أي سلطة، أنا لست وزيرا حتى أحقق لكم مطالبكم، هذا الجواب كان من الممكن ان يكون مقبولا في حال ما إذا قال هذا النائب هذا الكلام أيام الحملة الانتخابية، لكن المترشحين وللأسف الشديد يصل بهم الأمر الى درجة أن يوفروا للشعوب ما لم توفره حكومة الولايات المتحدة الامريكية لشعوبها، وبعد كل تلك الوعود إذا ما جاءت لحظة الحسم، يغير هذا النائب مقر سكناه، ورقم هاتفه النقال، ولا يراه أحد بعد ذلك الى غاية نهاية العهدة الانتخابية رغبته في الترشح من جديد، خاصة إذا وجد بأنّ تلك الجماهير التي انتخبته قد أصيبت بنوع من الزهايمر او الخرف، فيعيد مرة أخرى وعوده القديمة في ثوب جديد تماشيا مع التطورات المحلية والوطنية والدولية.

هناك من يعرف السياسة العامة بأنها خطط أو برامج أو أهداف عامة أو هذه مجتمعة، يظهر منها اتجاه العمل الحكومي لفترة زمنية مستقبلية، بحيث يكون لها مبرراتها، وهذا ما يعني أنها تعبير عن التوجه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والمسؤول عن التوجيه الحكومي.[2]

فالحكومة بهذا المعنى هي المسؤولة الوحيدة عن مقدرات وإمكانيات الدولة، وعن الاوجه التي تم من خلالها صرف الميزانية العامة، وبما انّ الحكومة هي التي تقوم بمهمة التنفيذ باعتبار ها السلطة التنفيذية فإنها المسؤولة الوحيدة عن نجاح او فشل تلك السياسة، ولا دخل

---

[2]. ناجي عبد النور، ومبروك ساحلي، **مرجع سابق**، ص 18.

للبرلمان فيها، ما عدا أنّ البرلمان مطالب بمهمة الرقابة على تنفيذ تلك الخطط والبرامج حرفيا ومن دون أي حياد عن الطريق المرسوم، لانّ برنامج السياسة العامة بالنسبة للبرلمان مثل سكة الحديد التي يسير عليها القطار، والتي لا تتيح أي فرصة لخروج القطار عن تلك السكة المرسومة، لأنها باختصار سوف تضرب برنامج السياسة العامة في الأساس.